تطبيق الاقتصاد السلوكي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية

«دراسة حالة مملكة البحرين»

middle.east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

أ.م.د. رجب إبراهيم إسماعيل

أستاذ مساعد بجامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

الملخص:

حتى الآن لم يتم تطبيق الاقتصاد السلوكي من خلال وحدات الوكز الاقتصادي في المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين بالشكل الأمثل. ولا شك أن تطبيق الاقتصاد السلوكي في المؤسسات المالية في مملكة البحرين يساعدها في تحسين أدائها الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستفادة من تلك التطبيقات بغية ربطها بشكل أكبر بمقاصد الشريعة والحاجات الضرورية للمستهلكين والمستثمرين، وأن تبتعد من استغلال التحيز السلوكي والضعف المعرفي لدى المتمولين والزبائن من ناحية استغلال العاطفة الدينية لديهم، وتقديم منتجاتها المالية التقليدية، بمسميات العقود الفقهية.

كما أن التوعية المستمرة للقائمين على المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين بمسئوليتها الاجتماعية بكون قيامها بمسئوليتها الاجتماعية لن يكون في الحقيقة على حساب قيامها بمسئوليتها الاقتصادية، بل في الحقيقة سيكون في صالحها، وهو الذي سيجعل للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين مكانة في نظر المجتمع، وفي نظر المسئولين في البلد، ومن ثم يجذب المزيد من الممولين والمستثمرين.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

So far, behavioral economics has not been implemented through the economic nucleus units of Islamic financial institutions in the Kingdom of Bahrain. There is no doubt that the application of behavioral economics in the financial institutions in the Kingdom of Bahrain helps them to improve their economic and social performance by taking advantage of these applications in order to link them more with the purposes of Sharia and the needs of consumers and investors, and away from exploiting the behavioral bias and cognitive weakness of financiers and customers in terms of exploiting emotion They have religious, offering their traditional financial products, called doctrinal contracts.

The ongoing awareness of the social responsibility of the Islamic financial institutions in the Kingdom of Bahrain that the social responsibility will not be at the expense of economic responsibility, but in fact will be in their favor, which will make the Islamic financial institutions in the Kingdom of Bahrain in the eyes of society, and in the eyes of officials In the country, and then attracts more financiers and investors.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

مقدمة:

بعد تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في دول العالم، والتي كانت الشركات الدولية السبب في ظهور بعض منها، ظهرت ضغوطات كبيرة على هذه الشركات في سبيل مواجهة التزاماتها ومسؤولياتها وتصحيح الممارسات غير المسئولة الصادرة عنها، من هنا بدأت تتبلور ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت منظمات الأعمال تغير من نظرتها للمجتمع والبيئة، في محاولة منها لتحسين صورتها من جهة وللعب دور فعال وايجابي في المجتمع من جهة أخرى.

ولقد تزايد مؤخرًا الاهتمام بعلم الاقتصاد السلوكي في مجال السياسات العامة والمؤسسات عموما والمؤسسات المالية الإسلامية خاصة لدعم وتصحيح السياسات القائمة على الاقتصاد التقليدي، وذلك بالجمع بين علم النفس وعلم الاقتصاد التقليدي، والتركيز على الجانب العاطفي عند عملية اتخاذ القرارات لدى الأفراد.

وازدادت الدراسات والتجارب السلوكية في السنوات الأخيرة بعد توفر نتائج إيجابية في فاعلية تطبيق السياسات الحكومية تعود من بين أسبابها إلى إجراء تعديلات منتقاة وغير مكلفة على هذه السياسات تعتمد على الجانب السلوكي للأفراد. وعلى مدى العقد الماضي، تم تطبيق التقنيات في الاقتصاد السلوكي من قبل عدد كبير من كلا مؤسسات القطاع الخاص والعام. ومنها الحكومة البريطانية والجمعية اللبنانية للاقتصاد السلوكي ووحدة الاقتصاد السلوكي لولاية فرجينيا الأمريكية ومجلة الايكونوميست، وبنك انجلترا، كوكا كولا، وجوجل، HMRC، هيونداي، HSBC، أوكسفام، فيزا وNHS، في حين تستخدم على نطاق واسع من مفاهيم الاقتصاد السلوكي في مجالات مثل التسويق، والحوافز والحوافز ومجالات الإنفاق، واقتصاديات الصحة السلوكية، كما جاء في كتاب (Nudge): "التنبيه (الوكز) والذي يعني أي جانب من جوانب تصميم الخيارات يغير سلوك الناس بطريقة متوقعة من دون منع أي خيار أو إدخال تغيير كبير على حوافزهم الاقتصادية "(Nudge, page 7)[1].

مشكلة البحث:

انطلاقًا من بعض الدراسات السابقة اتضح أن هناك مؤشرات جيدة على اهتمام المؤسسات المالية الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك دراسات أخرى تبين أن المقادير التي تساهم بها المصارف الإسلامية للخدمات الإنسانية والاجتماعية ضئيلة لا تتناسب مع آمال وطموحات المجتمعات التي تنشط فيها ومنها مملكة البحرين(٢).

ومن خلال قرائتي للدراسات المرتبطة بموضوع البحث تعتبر المدرسة السلوكية في الاقتصاد اليوم واحدة من أكثر المدارس الاقتصادية الحديثة تأثيرًا في مجال الاقتصاد وصنع السياسات العامة، فهي تمزج بين علم النفس والاقتصاد لفهم سلوكيات الأفراد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وغيرها وذلك عن طريق إجراء التجارب السلوكية والعلمية أو ما يسمى بـ Randomized Control Trials وفهم نتائجها قبل تعميم وطرح أي سياسة عامة من قبل الحكومة، وبذلك يختلف الاقتصاد السلوكي عن الاقتصاد التقليدي والذي يفترض أن الأفراد عقلانيين ويمكن التنبؤ بقراراتهم، في حين توضح الدراسات السلوكية بأن الأفراد في الأصل متسرعين ويقعون في العديد من التحيزات الإدراكية والعاطفية عند اتخاذهم القرارات وهذا ما يوقعهم في أخطاء عدة قد تضر بهم اقتصاديًا، وقد أوضحت التجارب الدولية في الاقتصاد السلوكي في مجالات الصحة والمالية وغيرها إلى أن الأفراد يميلون لاتخاذ الخيار التلقائي أو الإفتراضي Default Option دون الدخول في فهم تفاصيل الخيارات الأخرى. وقد ساعدت هذه المفاهيم في إمكانية استغلال هذا الأمر إيجابًا لدفع الناس لقرارات تصب في صالحهم على المدى الطويل كما يمكن استخدام عدد من التغييرات الصغيرة لزيادة تفاعل الافراد مع السياسات والبرامج العامة في الأجل القصير. كما رصدت العديد من التقارير الدولية مثل تقرير منظمة الاقتصاد والتعاون والتنمية "OECD" والمفوضية الأوروبية تطورًا ملحوظًا في العديد من المجالات في استخدام السياسات السلوكية لتحسين حياة المواطنين.

ولا يزال موضوع الاقتصاد السلوكي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عمومًا والمؤسسات المالية الإسلامية خاصة، لم ينل حظه الكافي من التأصيل العلمي، ويأتي هذا البحث كمساهمة لتلافي هذا النقص العلمي ولتبيان الأصالة العلمية لهذا المفهوم. وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل في مدى إمكانية تطبيق الاقتصاد السلوكي في المؤسسات المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بالمسؤلية الاجتماعية بمملكة البحرين، حيث شهدنا خلال السنوات الماضية مزيدًا من الاهتمام بدور العوامل النفسية في صنع القرارات الاقتصادية لتلك المؤسسات، مع التركيز على العوامل السلوكية، حيث يرى ثالر أن الإفتراض بأن الأفراد يسلكون سلوكًا اقتصاديًّا رشيدًا، ليس بالأمر الصحيح دائمًا. ولوكان الأمر كذلك، لتشابهت السلع، وتساوت أسعار السلع والخدمات المتشابهة. لذلك، فإن على السلطات عدم الاكتفاء بالتشريعات والقوانين، بل يجب أن تطور قنوات اتصال تركز على ترشيد سلوك الأفراد والمؤسسات وتنشيط ردات الفعل الإيجابية لديهم لدى اتخاذ قراراتهم.

أهمية البحث:

بدأ الاهتمام بوحدة الاقتصاد السلوكي في بريطانيا بعد النتائج المبهرة التي تحققت بعد تبني الحكومة البريطانية لهذا المنهج حيث استطاعت الحكومة البريطانية من خلال تأسيس وحدة سلوكيات متخصصة Behavioral Insight Unit– Nudge Unit تعمل مع الجهات الحكومية للعمل على تعديلات على السياسات والبرامج العامة تأخذ بالاعتبار الأبعاد النفسية والاجتماعية وتحاول توظيفها بما يعزز خيارات المواطنين ويزيد رفاهيتهم، كما قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام ٢٠١٥ بتأسيس فريق من الخبراء السلوكيين والاجتماعيين لهذا الغرض وأصدر تعليمات بتبني هذا المنهج لجميع الأجهزة الحكومية. وقد تبع التجربتين البريطانية والأمريكية العديد من الدول حيث تأسس حتى الآن أكثر من ٥٥ وحدة حول العالم للاستفادة من هذا العلم في تصميم السياسات والبرامج العامة.

كما يشير تقرير (OECD, 2017) إلى أنه لم يعد ممكنًا النظر إلى المنظور السلوكي باعتباره موضة قصيرة الأجل حيث أصبح الآن متجذرًا في العديد من الدول حول العالم في مجال صنع السياسات المدنية، عرض التقرير ما يزيد عن ١٠٠ تجربة لاستخدام السياسات السلوكية في العديد من المجالات مثل حماية المستهلكين، التمويل، سوق العمل، تقديم الخدمات العامة، الضرائب وغيرها من المجالات. وهذا النجاح الذي تحقق باستخدام الاقتصاد السلوكي في العديد من المجالات تدعمه أدلة تجريبية لا يمكن أغفالها تبين أهمية استخدام هذا المدخل لتحقيق أهداف صانعي القرار في دول الخليج العربي ومنها مملكة البحرين سواء على المستوى الحكومي أو المؤسسي(٣).

فروض البحث:

١- تطبيق الاقتصاد السلوكي في المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين يساعدها في تحسين أدائها.

٢- تطبيق الاقتصاد السلوكي في المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين يساعدها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:-

١- رصد تجارب الدول والمؤسسات المختلفة في تطبيق الاقتصاد السلوكي وما توصلت له الدراسات السابقة في هذا الشأن بهدف الاستفادة من هذه التجارب.

٢-الاستفادة من تطبيق الاقتصاد السلوكي لتحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين وتطبيق المسؤولية الاجتماعية لها.

الإطار النظري وتجارب إنشاء وحدة للاقتصاد السلوكي لبعض الدول والمؤسسات:

ترى نظريات الاقتصاد الكلاسيكية المبنية على العقلانية أن البشر لا يتصرفون دائمًا بما يخدمهم في المدى البعيد، فالنظريات تترجم إلى نماذج رياضية لفهم وتوقع ما يقوم به الناس من تصرفات اقتصادية. ومع تزايد حساسية الأفراد نحو تفادي الخسارة والسعي للربح، ظهر ما يسمى بالاقتصاد السلوكي والذي يعمل على تحليل ونقد تصرفات الأفراد وكيفية تأثيرها على صناعة القرار الاقتصادي. وسوف يشمل هذا الإطار تناول النقاط التالية:-

- **الاقتصاد السلوكي.**
- **المؤسسات المالية الإسلامية العالمية.**
- **القطاع المصرفي في البحرين .**
- **الخدمات المالية الإسلامية في البحرين .**
- **المسؤولية الاجتماعية.**

ويلي ذلك تجارب بعض الدول والمؤسسات في تطبيق الاقتصاد السلوكي. وذلك على النحو التالى:

- **الاقتصاد السلوكي:**

الاقتصاد السلوكي هو فرع من علم الاقتصاد يقارب الواقع الفعلي لسلوك المنظمات والأفراد ويستمد مناهجه وأدواته من علم النفس وعلم الاجتماع ويمزجها بالنظريات الاقتصادية(٤). كما يقصد به توظيف أدوات ونتائج علم النفس لجعل التصرفات الاقتصادية والمالية أكثر مواءمة مع كل ما هو اقتصادي، وهذا الأمر لا ينطبق على قرارات الشراء فقط، ولكن يمكن أن تستخدمه الحكومات أيضًا لتحقيق

سياساتها الاقتصادية، دون إجبار الأفراد على اتباع سياساتها. وبذلك فإن الاقتصاد السلوكي يعتبر بوابة الانحياز للخيار الصحيح، من خلال نظرية الوكز أو التحفيز أو الترغيب الهادفة لتصحيح النواحي غير العقلانية في سلوك المستهلكين والمستثمرين على السواء، من خلال تقليص الهوة بين الاقتصاد وعلم النفس.

إن الاقتصاد السلوكي ليس علمًا مستقلًا، حيث يمكن وصف الاقتصاد السلوكي، بأنه تحليل أكثر واقعية للسوق، وإعطاء نتائج متطابقة إلى حد كبير مع الواقع، وكما ذكرنا فإن هذا لا ينطبق على الأفراد فقط، بل أيضًا على المؤسسات والحكومات.

ويمكن استخدام الاقتصاد السلوكي على مستوى الحكومات على شكل سياسات عامة وعلى مستوى الشركات الخاصة وعلى مستوى الأفراد أيضًا(٥):

١- **على المستوى الحكومي في توجيه السياسات العامة:** حيث يمكن للحكومة أن توجه سلوك الأفراد والجماعات في مواضيع الصحة مثلًا لتقليل نسبة المدخنين، أو الحفاظ على البيئة أو زيادة نسبة مسددي الضرائب وتقليل التهرب الضريبي وغيرها.

٢- **على المستوى الشركات:** ومنها البنوك والمصانع والمزارع والمطاعم وغيرها من الشركات الربحية، وهي تهدف بالعادة إلى زيادة الأرباح، وبالتالي يمكنها توظيف الاقتصاد السلوكي في زيادة المبيعات وتعظيم الأرباح وغيرها.

٣- **على المستوى الفردي:** فالأفراد يحتارون في اختيار الأشياء أو يتأخرون في اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى فوات فرص حقيقية، وكم من الأشخاص يتمنى الإقلاع عن التدخين أو ترك الخمور لكنه لا يستطيع تنفيذ قراره المتخذ من زمن طويل.

- **المؤسسات المالية الإسلامية العالمية:**

إن إجمالي المعايير الصادرة عن ايوفي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) منذ تأسيسها إلى اليوم تبلغ ١١٢ معيارا وبيانًا فنيًّا، منتشرة على الصعيد الدولي وتعتمد ضمن المتطلبات الرقابية الإلزامية في حوالي ٢٠ نطاقًا رقابيًّا حول العالم.

كما أن معدل النمو السريع الذي يتراوح بين ١٠% و١٥% قد رفع حجم الصناعة المالية الإسلامية إلى مستوى تريليوني دولار، وهذا يعدّ نتيجة مباشرة للاستثمارات الواسعة في قطاعات الصيرفة والتكافل والأسواق المالية. ومع هذا النمو الهائل والتوسع الكبير في الدول ذات الأغلبية المسلمة والدول الأخرى، أصبحت الحاجة إلى تحقيق التجانس أكثر إلحاحًا، نظرًا إلى دوره الأساسي في تعزيز انتشار الصناعة. وهناك ثلاثة محاور رئيسية هي: الاستراتيجية الجديدة لأيوفي وتطبيقها. وانتشار المعايير ودورها في توحيد ممارسات الصناعة المالية الإسلامية. والحاجة إلى التنسيق بين الهيئات الشرعية، ودور المالية الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وازدهار الاقتصاد الإسلامي[٦].

- **القطاع المصرفي في البحرين:**

يتكون النظام المصرفي في البحرين من مصارف تقليدية ومصارف إسلامية، ويشكل العنصر الأكبر من النظام المالي، حيث ينفرد بأكثر من ٨٥% من إجمالي الموجودات المالية للقطاع. ويبلغ اجمالي عدد مؤسسات القطاع المالي في البلاد ٣٨٥ بما في ذلك ٣٠ مصرف قطاع التجزئة و٦٨ مصرف قطاع الجملة و١٦ فرعًا للمصارف الأجنبية و٧ مكاتب تمثيلية. كما تشمل هذه المؤسسات ٣٦ شركة تأمين و٥٢ شركة أعمال استثمارية و٥٣ شركة مرخصة متخصصة[٧]. وقد بلغت قيمة أصول القطاع المصرفي مع نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٨ أكثر من ١٩٢ مليار دولار

أمريكي، أي أكثر من خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبحرين. وقد حقق القطاع نموًا نتيجة لاقتصاد السوق المفتوحة؛ وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الحكومية المستقرة والحريصة؛ ومصداقية الإطار الرقابي المتوافق مع المعايير الدولية؛ والقوى العاملة المحلية القديرة والمؤهلة، وقد اجتمعت كل هذه العوامل لدعم مركز البحرين كمحور مصرفي إقليمي نجح في اجتذاب الكثير من المؤسسات المصرفية الأجنبية لإنشاء مكاتب بها في المملكة.

- **الخدمات المالية الإسلامية في البحرين:**

أصبحت مملكة البحرين مركزًا عالميًّا في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، والدولة المضيفة لأكبر تجمع من المؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط. وتضم البحرين اليوم منظمات وهيئات هامة لتطوير الخدمات الإسلامية كما تضم ٦ مصارف إسلامية في قطاع التجزئة و١٥ مصرف إسلامي في قطاع الجملة و١٤ نافذة تابعة للمصارف التقليدية و٦ شركات تأمين تكافلي وشركتان لإعادة التكافل تمارس نشاطها في المملكة. كما أصبحت البحرين أيضًا سوقًا رائدة للسندات الإسلامية (الصكوك)، تشمل الصكوك الحكومية قصيرة الأجل وصكوك الإجارة. وقد لعب المصرف المركزي دورًا أساسيًّا في طرح هذه المنتجات المبتكرة. ولقد لقد كان النمو في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كبيرًا، حيث قفزت الموجودات الإجمالية في هذا القطاع من ١.٩ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٠٠ إلى٢٧.٨ مليار دولار أمريكي في نوفمبر ٢٠١٨ أي بزيادة فاقت أربعة عشر ضعفًا. كما ارتفعت حصة المصارف الإسلامية من السوق من ١.٨% من مجموع الموجودات المصرفية في العام ٢٠٠٠ إلى ١٤.٥% في نوفمبر ٢٠١٨[٨].

قام مصرف البحرين المركزي بوضع إطار عمل شامل لإعداد التقارير مصمم خصيصًا بما يتناسب مع التطورات والاحتياجات المتعلقة بقطاع الخدمات المصرفية

الإسلامية والتأمين التكافلي. ويغطي مجلد التوجيهات للمصارف الإسلامية مجالات منها شروط الترخيص، وكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، وممارسة النشاط، والجريمة المالية، وشروط ومتطلبات الإفصاح/إعداد التقارير. كما يتناول مجلد التوجيهات الخاص بالتأمين خصائص محددة لشركات التكافل وإعادة التكافل. وقد شكل المجلدان أول إطار عمل رقابي شامل لتنظيم قطاع الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة. كذلك قام مصرف البحرين المركزي مؤخرًا بتأسيس صندوق تحت مسمى "صندوق الوقف" خاص لتمويل البحوث والتعليم والتدريب في مجال الخدمات المالية الإسلامية (وهو يعمل في شراكة مع القطاع والهيئات المعنية بوضع المقاييس وتوحيد المعايير المتبعة في الأسواق). وبالإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية الكثيرة في القطاع المالي البحريني، تستضيف مملكة البحرين أيضًا عددًا كبيرًا من المنظمات والهيئات الهامة لتطوير الخدمات الإسلامية، منها:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي)
- السوق المالية الإسلامية الدولية
- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية – مركز دراسات التمويل الإسلامي

- **المسؤولية الاجتماعية:**

لا يوجد تعريف موحد للمسؤولية الاجتماعية، فيما يلي نورد بعضا منها:

هي التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان وغيرها[٩].

ويعرفها البنك الدولي بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة.

وتعرفها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها استجابة إدارة الشركات إلى التغير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بانجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية(١٠).

ومما لا شك فيه أن فكرة المالية الإسلامية تقوم أساسًا على الاقتصاد السلوكي من جهة ما؛ حيث إن الباعث عند المالكين والمتعاملين والعاملين (في الأغلب) سلوكية؛ إذ التوجيه الديني السلوكي الاقتصادي يحرم على المسلم التعامل بالربا بكل أشكاله، وهذا مسلك نفسي سلوكي واضح المعالم، ومن أجله ترك هؤلاء التعامل بالربا بناء على دافع ديني(١١).

من جهة أخرى فإن عقود المشاركات والمضاربة التي قامت على أساسها المصارف الإسلامية والتي هي صمام أمان لفكرة المصرفية الإسلامية تصنف على أنها من عقود الأمانات، وفي عقود الأمانات يكون الطرف الآخر في العقد شريكًا أمينًا على المال لا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير، مما يجعل رأس المال الحقيقي في هذه العقود هي الأمانة والثقة وليس رأس المال النقدي، وبمعنى أوضح فإن الباعث على عقود الأمانة هو نفسي؛ حيث لا يقدم رب المال عموم على أن يمنح ماله للمضارب إلا أن كان يثق به، والثقة أمر نفسي في النهاية (حتى لو كانت هناك وسائل مادية في فحص مدى قدرة المضارب على العمل بجد وإخلاص وجدوى المشروع).

وإن بيع المرابحة للآمر بالشراء الأكثر تطبيقًا حسب ميزانيات المصارف الإسلامية يندرج تحت بيوع الأمانة كذلك، وهذا يعني فيما يعني أن العقود الشرعية مجبولة جبلا بالأخلاق، لا تنفك عنها ولا تنفصل، وهذا دليل بيّن على ارتباط العمل المصرفي الإسلامي بالأخلاق من جهة، ومن جهة أخرى يمكن اعتباره تطبيقًا مصرفيًا إسلاميًا للوكز السلوكي؛ حيث في بيوع الأمانة، والتي تضم المرابحة والتولية والوضيعة، يؤتمن فيها البائع (وهو المصرف هنا) على ذكر مقدار التكلفة والزيادة (فيسمى مرابحة) أو النقصان (فيسمى وضيعة) أو التساوي (فيسمى تولية) في الثمن النهائي، فإن كذب البائع في بيان هذه التكلفة بصدق فإن للمشتري الخيار في أن يفسخ العقد أو يعود على البائع في الفرق[١٢] وبالتالي شكل البعد النفسي السلوكي لدى العميل الآمر بالشراء (المشتري) هنا باعثا ودافعا نحو الإقدام على هذا البيع؛ لأنه يثق أن البائع مأمور ببيان كافة التفاصيل المضافة إلى ثمن البضاعة الأصلي إضافة للربح ممنوع من الكذب أو الزيادة أو الإخفاء هنا، بل إن البنك (البائع) مأمور بأن يعيد أي خصم قد يحصل عليه مستقبلا من المورد الأصلي إلى العميل الآمر بالشراء.

ومن مكونات المالية الإسلامية التأمين الإسلامي[١٣]، سواء كانت شركات أم صناديق، الذي يسميه البعض التأمين التكافلي أو التبادلي أيضًا، وأساس فكرة التأمين سلوكية نفسية، حيث يتكافل المشتركون في صندوق التأمين ضد الخطر المحتمل في المستقبل.

فالاشتراك في صندوق التأمين بمثابة توزيع للخطر على الجميع وهو تطبيق آخر على فكرة الوكز السلوكي الذي فيه تنبيه مجموعة من الأشخاص من أجل التضامن ضد الخطر قبل وقوعه.

- **تجارب الدول والمؤسسات في استخدام الاقتصاد السلوكي:**

- **إنشاء وحدة الوكز السلوكي في بريطانيا:**

في العام ٢٠١٠ قام أستاذ علم النفس البريطاني «ديفيد هالبيرن» بإنشاء أول وحدة الوكز الاقتصادي تحت مظلة مكتب رئيس الوزراء «ديفيد كاميرون»، حيث حققت هذه الوحدة نجاحًا لافتًا وتمكنت من زيادة فعالية العديد من السياسات عبر استلهام نتائج وتوصيات الدراسات السلوكية. فقد استعانت الحكومة البريطانية بخدمات ثالر لتأسيس شركة بيت (Behavioral Insight Team) BIT لاستغلال علم الاقتصاد السلوكي في إدارة شؤون البلاد، وكانت الفكرة تقوم على متابعة ما ستحققه الشركة للحكومة من توفير في النفقات، مع المساعدة على تحقيق أهدافها وتطبيق سياستها بصورة أكثر نجاحًا. وقد أعلنت الحكومة البريطانية نيتها إغلاق الشركة في حالة عدم تحقيق استفادة منها تفوق عشرة أضعاف تكلفة تشغيلها، والتي بلغت 500 ألف جنيه إسترليني سنويًا، وبالفعل فقد استمرت الشركة في أداء عملها، وبلغت الوفورات أكثر من 20 ضعفاً تكلفة التشغيل، وكان للشركة دور رائد في استخدام علم الاقتصاد السلوكي لمساعدة واضعي السياسات على تغيير السلوك من خلال التحفيز بدلًا من الضرائب أو القوانين.ولم يكن استمرار الشركة في العمل هو الإنجاز الوحيد، فقد مثل نجاحها في بريطانيا بداية لاتجاه عام لاستعانة الحكومات والمؤسسات الكبري بالاقتصاد السلوكي.

وقد توسّع فريق الدراسات السلوكية رسميًّا ليصل إلى أستراليا، وسنغافورة، والولايات المتّحدة الأمريكية، لكنّ مفهوم "الترغيب" في السياسات العامّة آخذ بالانتشار السريع إلى مناطق جغرافية أوسع، وبالتأكيد في مجالات متعدّدة في حقل السياسات العامّة مثل التغيّر المناخي، والصحّة، والمالية، وحماية المستهلك، والتعليم، والمرافق الخدمية.

- ففي إحدى التجارب التي تهدف إلى تسريع عملية تحصيل الضرائب قامت إدارة الإيرادات والضرائب في المملكة المتّحدة بالاشتراك مع فريق الدراسات السلوكية بتوجيه خطابات مكتوبة ذات نفحة سلوكية، تشمل رسائل إلى مجموعة من دافعي الضرائب، تبلغهم بأنّ الغالبية العظمى من الأشخاص المقيمين في منطقتهم وهو ما كان له تأثير معنوي غيّر من سلوك الأفراد وقد بادروا إلى تسديد ما يترتّب عليهم من ضرائب. وقد أسهم إدراج هذه الرسالة المتعلقة بالأعراف الاجتماعية في الخطابات المرسلة إلى المكلفين في رفع المبالغ الضريبية المحصلة إلى 210 ملايين جنيه استرليني خلال السنة المالية 2012/2013. وزيادة نسبة دافعي الضرائب بنحو 5%.
- في تجربة أخرى كانت تهدف إلى تحسين التزام المرضى بمواعيدهم في المستشفيات في إنكلترا، عمد فريق الدراسات السلوكية إلى إعادة صياغة المضمون الأساسي لرسائل التذكير بالمواعيد التي تُرسل إلى المرضى، حيث أبلغتهم في هذه الرسائل بحجم الخسارة التي يتكبّدها نظام الصحة الوطنية في المملكة المتّحدة نتيجة عدم التزامهم بالمواعيد. ونتيجة لذلك، تراجعت نسبة المواعيد التي لا يلتزم المرضى بها بمقدار 25%.
- تجربة أخرى نفذتها «وحدة الترغيب» وهي متعلقة بالغرامات المرورية، إذ تم وضع صورة لمالك السيارة مأخوذة من كاميرات الطريق على المخالفة، وهذا الأمر جعل الأمر مقلقًا بالنسبة لمالك السيارة، إذ إن وجود صورة له على المخالفة تعطي انطباع أنه فقط هو المعني بالمخالفة، وهو ما يجعلة أكثر حرصًا على سداد قيمة المخالفة. وهذه التجربة حققت نجاحًا كبيرًا؛ إذ رفعت معدل دفع المخالفات بواقع 9%. وعمومًا ربما تتوقف نسبة نجاح هذه التجارب على قدرة

فريق العمل على تبسيط عرض المعلومة للأفراد وجذب انتباههم، والوصول إلى الجمل التي تخلق داخلهم تحفيزًا، أوتجعلهم ينحازون إلى الخيار الصحيح.

على أثر ذلك تضاعفت وحدات الدراسات السلوكية في العديد من الدول لتشمل على سبيل المثال أستراليا وسنغافورة وكندا، إضافة إلى العديد من المؤسسات الدولية. وهناك ١٣٦ دولة حول العالم طبقت فيها السياسات السلوكية، كما أن هناك ٥١ دولة أنشأت مبادرات مركزية للسياسات والتدخلات السلوكية(١٤).

- **إنشاء وحدة الوكز السلوكي في لبنان:**

تم تأسيس "الجمعية اللبنانية للاقتصاد السلوكي Nudge Lebanon" والتي غايتها تثقيف وتوعية وتحفيز المواطن المستهلك وتوجيهه سلوكيا ليتمكن من لعب دوره كمواطن صالح ومسؤول في مجتمعه ووطنه وعالمه وبشكل خاص.وكان ومن أهداف الجمعية:

- توعية المستهلكين والمواطنين وتثقيفهم وإرشادهم في سائر مجالات التوجيه السلوكي والمواطنية الصالحة.
- المساهمة في مشاريع ومبادرات ذات علاقة بالتوجيه السلوكي والمواطنية الصالحة، في لبنان والدول النامية الاخرى.
- تعميم الممارسات الرشيدة في جميع مجالات الترغيب والتوعية على مسائل حماية المستهلك والمواطنية الصالحة.
- تعميم وسائل وتعاليم الاقتصاد السلوكي في الإدارات العامة والجامعات والجمعيات وغيرها من المؤسسات التي تتعاطى مسائل التوجيه السلوكي لغايات تنموية ومجتمعية.
- إعداد بحوث وتقارير حول مسائل الترغيب والتوجيه السلوكي.

- تقديم المشورة والمساعدات التقنية لهيئات القطاع العام والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني في مجالات سياسات الترغيب والتوجيه السلوكي والمواطنية.
- القيام بإختبارات التحكم العشوائية (Randomized Controlled Trials) في السياسات العامة.

ولبلوغ أهدافها يمكن للجمعية أن تقوم بجميع النشاطات وتنفيذ المشاريع، والتعاون مع الوزارات والمراجع الرسمية والجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية مع مراعاة الاصول القانونية(١٥).

- **وحدة الوكز السلوكي ولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الامريكية:**

في ولاية فرجينيا قامت الولاية بحث الموظفين الجدد على التسجيل في نظام التقاعد بحيث تدفع الولاية دولارًا من خزينتها مقابل كل دولار يدفعه الموظف للتقاعد، ولم ينضم من الموظفين الجدد للنظام سوى 20 % فقط، ولكن الولاية قررت أن ترفع مستوى النظام ليكون هو الخيار المحدد مسبقا للموظفين مالم يطلبوا الانسحاب منه – مستفيدة من سلوك "تفضيل الوضع الحالي"، فالوضع الحالي هوأن العامل مسجلًا في النظام منذ توقيعه عقد العمل. وكانت النتيجة أن 91 % من الموظفين الجدد اختاروا البقاء في ظل هذا البرنامج حينما قدمته الولاية على أساس أنه الخيار المبدئي ولم يطلب الغاؤه إلا 9 % منهم(١٦).

مجلة الإيكونوميست:

عرضت مجلة الإيكونوميست الشهيرة على قرائها بديلين للاشتراك السنوي، فكان الأول مقابل 56 دولارًا لقراءة المجلة على شبكة الإنترنت، بينما كان الثاني مقابل دفع 125 دولارًا للنسخة المطبوعة، بالإضافة إلى القراءة على شبكة الإنترنت، فكانت غالبية الاشتراكات في النوع الأول مقابل 56 دولارًا . وبعد فترة، قدمت المجلة

لقرائها عرضًا ثالثًا للحصول على النسخة المطبوعة فقط مقابل 125 دولارًا!. بالطبع لم يختر أحد نوع الاشتراك الثالث، لكن المفاجأة كانت في تحول الأغلبية العظمى من القراء إلى الاختيار الثاني، بدفع 125 دولارًا مقابل النسخة المطبوعة بالإضافة إلى القراءة على الإنترنت .الواقع أن ما حدث يرجع إلى فكرة أن المستهلكين لا يوجد لديهم معرفة حقيقية بقيمة السلعة، ولم تكن هناك إمكانية عقد مقارنة سليمة بين الاختيار الأول والثاني، وحده تقديم الاختيار الثالث جعل الاختيار الثاني شديد الجاذبية للقراء، باعتبارهم يحصلون على القراءة على الإنترنت مجانًا، وذلك مقارنة بالاختيار الثالث.

منهج البحث:

ينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي اعتمادًا على المصادر الموثقة من التقارير الدراسات الصادرة التي تناول جوانب من موضوع البحث.

مم تتكون وحدة الوكز السلوكي:

يرى ثالر وسانستين أنه يمكن للحكومة والمؤسسات توجيه سلوك الناس نحو الخيار الصحيح بجعله "الخيار الافتراضي" مستفيدة من سلوك الناس للتحيز لتفضيل "الوضع الحالي" حيث أثبتت التجربة العملية أن الأشخاص يتأثرون بالخيار الذي حدد لهم مسبقًا، ولديهم ميل للبقاء عليه وعدم الخوض في خيارات أخرى، وهذا عكس افتراضات النظرية الاقتصادية التقليدية التي تقول إن الأشخاص سوف يذهبون للخيار الذي يعتقدون أنه أفضل لهم بغض النظر عن الخيار المبدئي الذي حدد لهم مسبقًا. لذا يجب أن تتكون وحدة الوكز السلوكي من خبراء في الاقتصاد وكذلك خبراء في علم النفس الاجتماعي والخبراء في المجالات ذات الصلة(١٧).

- **كيف يمكن للحكومات والمؤسسات ومنها المؤسسات المالية الإسلامية تطوير تدخلات سلوكية للتعامل مع التحيزات البشرية[١٨].**

جدول رقم (١)

كيف يمكن للحكومات والمؤسسات ومنها المؤسسات المالية الإسلامية تطوير تدخلات سلوكية للتعامل مع التحيزات البشرية

المنهجية والأداة المستخدمة للحكومات والمؤسسات ومنها المؤسسات المالية الإسلامية	التجربة	نتائج التجارب والنتائج المتوقعة
التوجه نحواللامركزية في الإدارة	التوجه نحواللامركزية في الإدارة خاصة في القرارات التي لا تحتاج الى بيروقراطية معقدة.(خد قرارك بنفسك) (عدة دول)	تحسن في الثقة بالنفس بالنسبه إلى متخذ القرار وأداء الخدمة ورضا المواطن أو العميل.
رسائل التنبية العامة	الإعلانات في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وفي الطرقات وفي وسائل المواصلات والأماكن العامة	تحسين نسبة الالتزام للمواطن أو العميل
رسائل التنبية القصيرة ذات الطابع الشخصي	إرسال رسائل إلى المتأخرين عن دفع الرسوم أو الضرائب أو المستحقات المالية	تحسين نسبة الالتزام بدفع المخالفات بنسبة ٣٠% والمستحقات المالية
إعادة تصميم الاجراءات	إعادة تصميم الاجراءات للتعامل مع شكاوي المواطنين(هولندا)	زيادة وعي المواطنين حول عدالة الإجراءات وثقتهم في الحكومة، كذلك تخفيض التكاليف الخاصة بالإجراءات التي ليس هناك حاجه لها.
تدريب الموظفين	تدريب الموظفين الحكوميين مع الشكاوي وانهائها(هولندا)	التقليل من تكلفة الوقت لعدم قدرة تعامل بعض الموظفين على التعامل مع بعض الشكاوي
التبسيط وتوظيف خبراء للمساعدة	تبسيط نماذج المساعدات المالية للطلاب وتوفير خبراء للمساعدة في تقديم طلبات لبرامج المعونة المالية المقدمة من (الحكومة الأمريكية)	زاد عدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم المحدودي إلى ١٢ مليون أسرة
رفع إنتاجية الموظفين باستخدام طريقة تأطير المعلومات Framing	في المجموعة الأولي تم استخدام نظام إظهار المكافئات كأرباح وإخبار الموظف في حال زيادة إنتاجيته عن المتوسط الأسبوعي سوف يحصل على مكافئة(الربح). وفي المجموعة الاخرى تم التأطير بطريقة أخرى حيث يعطى الموظف المكافئة مسبقًا ويخبر أنه سوف يفقدها اذا	يستجيب الأشخاص بشكل أكبر في حال تم عرض مكافئة الإنتاجية على شكل خسارة أكثر من حال عرضها على شكل ربح.

	انخفضت إنتاجيته عن المتوسط (الصين)	
تغيير بيئة القرار	تغيير الخيار الافتراضي لموظفي بعض الشركات بأن يتم فتح حساب جاري وتلقائيًا له ويتاح الخروج من البرنامج حسب الطلب(عدة دول)	زيادة نسبة المشاركين في برنامج الادخار بعد التغيير من ٣.٥% إلى ١٣.٦%
	ولكن الولاية قررت أن ترفع مستوى النظام ليكون هو الخيار المحدد مسبقًا للموظفين مالم يطلبوا الانسحاب منه –مستفيدة من سلوك "تفضيل الوضع الحالي"، فالوضع الحالي هوأن العامل مسجلًا في النظام منذ توقيعه عقد العمل. (الولايات المتحدة الامريكية)	وكانت النتيجة أن 91 % من الموظفين الجدد اختاروا البقاء في ظل هذا البرنامج حينما قدمته الولاية على أساس أنه الخيار المبدئي ولم يطلب الغاؤه إلا 9 % منهم.
	تغيير أحجام الكاسات الزجاجية أوطريقة عرض الفاكهة للتحكم في زيادة وتقليل استهلاك الأطعمة غير المرغوبه (عدة دول)	زيادة استهلاك الأكل الصحي
	وضع رسومات ثلاثية الأبعاد عند عبور المشاة (عدة دول)	يزيد التزام سائقي السيارات بالوقوف عندها
	رسم للعبة كرة السلة فوق صناديق القمامة (عدة دول)	يشجع على عدم رمي المخلفات بالشارع
التأثير الاجتماعي	أرسال خطابات للمواطنين ذوي الاستهلاك العالي للطاقة مبينا فيها أن استهلاكهم العالي للطاقة مقارنة بمتوسط استهلاك جيرانهم (الولايات المتحدة الامريكية)	خفض في مستوى استهلاك الطاقة بنسبة ١٠%
تغيير طريقة عرض المعلومات	تغيير طريقة عرض المعلومات المقدمة للمستثمرين وأثرها على قرارات الاستثمار وتقييم وتحمل المخاطر.(ايطاليا)	كلما زاد تعقيد المعلومات المعروضة حول المنتجات المالية كلما قل الانتفاع من المعلومات المقدمة حول المخاطر.
أدوات الالتزام	تم تطبيق أداة التزام على المزارعين بحيث تتيح فتح حساب جاري مع حساب ادخاري ولا يمكن سحب الاموال منه إلا بعد مدة محددة(عدة دول)	زاد ادخار المزارعين الذي عرض عليهم الحساب الجاري مع الادخاري مقارنة مع المزارعين الذين عرض عليهم الحساب الجاري فقط

المصدر:– د. أحمد بن عبد الله الزهراتي، هل يحسن الاقتصاد السلوكي قراراتنا، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

- اتجاهات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين:

خلال السنوات الأخيرة تعاونت المصارف المركزية مع المؤسسات المالية في بلدانها على تصميم سياسات أفضل لحماية المستهلك المالي، وإدارة الأخطار المالية والسلوكية. ففي مجال سياسات حماية المستهلك المالي، تفترض السياسات التقليدية لحماية المستهلك أنّ المستهلك زبون «عقلاني»، يقوم بتحليل كل المعلومات المتاحة أمامه لاتخاذ أفضل قرار ممكن، بحيث تؤدي الزيادة في المعلومات إلى قرارات أفضل. وهذا مخالف للأدلة المأخوذة من بحوث الاقتصاد السلوكي التي تدل على أن المستهلك غالبًا ما يتخبط أمام كثرة المعلومات أو يُهمل المعلومات المتاحة أو أجزاء منها، حتى لوكانت بالغة الأهمية، أو يعتمد على جزئية بسيطة ربما لا تكون كافية لتكوين القرار الصائب. وبالتالي، يمكن للمصارف المركزية استخدام مفاهيم الاقتصاد السلوكي لإعادة تصميم سياسات حماية المستهلك. على سبيل المثال: صياغة المعلومات ذات الأهمية التي يتلقاها المستهلك عندما يتقدم بطلب للحصول على رهن عقاري أو على بطاقة ائتمان، أو يشتري منتجات التأمين أو يستثمر في صندوق للمعاشات التقاعدية بطريقة جاذبة للانتباه ومفهومة وفي التوقيت المناسب(١٩).

أما في ما يخص إدارة الأخطار المالية والسلوكية، فيملك الاقتصاد السلوكي دورًا مهمًا في ذلك من خلال معالجة ضغوط الديون (debt stress) في سوق الائتمان الاستهلاكي، إذ يمكن مساعدة الأفراد الذين يعانون من ضغوط الديون على سداد ديونهم في الوقت المحدد، من خلال إرسال رسائل نصية إيجابية تحفزهم على ذلك، وهوما قام به البنك المركزي المجري كجزء من برنامج لتحسين إدارة الديون.وعندما نتحدث عن هذه القضايا في إطار الصيرفة الإسلامية، فإن إجراءات وتشريعات تشديد قواعد الحوكمة والمعايير المحاسبية التي طبقتها «بازل»، تفترض بقاء المنتجات المصرفية ذاتها والتي ساهمت في الأزمة العالمية مثل المشتقات المالية ولكن مع تشديد الرقابة عليها.

كذلك الاقتصاد السلوكي يفترض بقاء هذه المنتجات، ولكن مع السعي إلى تغيير سلوك المسؤولين المصرفيين والمستثمرين في التعامل معها كي يكونوا أكثر مسؤولية. بينما عندما نتحدث عن الصيرفة الإسلامية، فإننا يجب أن نلاحظ إن هذه البنوك تنطلق أولًا وفي بدء مزاولة عملها، على تجنب تقديم منتجات أوخدمات قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمتعاملين، وهي عادة ما تربط بالاقتصاد الحقيقي، وتلتزم أخلاقيًا ومهنيًا، انطلاقًا من تقيدها بمبادئ الشريعة، بالصدق والأمانة، كما تتعامل مع الأموال التي لديها كأموال عامة هي مسؤولة عن الحافظ عليها وتجنيبها الضياع والخسارة قدر الإمكان. إذا لدى المسؤولين المصرفيين في المصارف الإسلامية ما يوجه سلوكها من الناحية الشرعية والأخلاقية، نحو اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية أكثر رشدًا. كما أن المؤسسات المالية الإسلامية تحتاج الى أن تكون أكثر حركة في جذب الادخارات من السوق لأن النظام الاقتصادي العام أصبح أكثر قبولًا للنظام المصرفي الإسلامي وهذه فرصة ذهبية للمصارف الإسلامية لزيادة مساهمتها في الودائع والتحويل عن طريق تقديم نماذج للتمويل الاقتصادي في إطار التغير الذي يحدث حاليًا في الأسواق بعد انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية. إيجاد مناخ أكثر ملاءمة من شأنه المساهمة في نمو حركة الاستثمارات والادخارات ذات الطابع الإسلامي كما أن المصارف الإسلامية تحتاج الى أن تكون أكثر حركة في جذب الادخارات من السوق. وضرورة أن تزيد للمؤسسات المالية الإسلامية من حجمها الداخلي ففي خلال السنوات الأخيرة أخذت بعض للمؤسسات المالية الإسلامية في بعض دول الخليج منحى في حجم الأموال التي تدار من قبل المصارف الإسلامية وأن تكون ملحوظة بشكل أكبر في الوسط الاقتصادي وفي الدول التي تعمل فيها هذه للمؤسسات المالية الإسلامية ليس في الحجم فقط بل في النوع أيضًا من خلال صناعة الفرق في الهيكل الاقتصادي العام في الدول التي تعمل بها وأن تنقل من التمويل بالدين الى التمويل بالمضاربة والمشاركة وهذا الذي يصنع الفرق في الهيكل العام.

وتعد المسؤولية الاجتماعية أحد أهم مجالات اهتمام المؤسسات المالية الإسلامية؛ إذ أنها الجسر الذي تؤدي من خلاله المؤسسات المالية الإسلامية واجبها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة. وتستخدم البنوك الإسلامية عدة منتجات للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية مثل التبرع والقرض الحسن وتمويل الحرف الصغيرة والمتوسطة وتمويل الخدمات الصحية والتعليمة ودعم الهيئات الخيرية والدينية وإدارة أموال الزكاة جمعًا وتوزيعًا.

والاهتمام بالخدمات الاجتماعية يعد واجبًا أخلاقيًّا لكنه أيضًا أحد وسائل تحسين الإنتاجية وتعظيم الأرباح. فقد دلت الأبحاث العلمية أن البنوك الأكثر إرهافًا في حساسيتها لبيئتها الاجتماعية قد استطاعت أن تكون أكثر ربحية في الأجل الطويل(٢٠).

وتعكف العديد من المؤسسات المالية الإسلامية في الوقت الراهن كل حسب خصوصيات المحيط الذي تعمل فيه على وضع خطط وبرامج وتطوير منتجات أكثر تماشيا مع المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية. وإن كان الطابع الخيري لا يزال يطغى على العديد من الممارسات المسجلة. ويمكن تلخيص هذه التوجهات على سبيل الذكر لا الحصر(٢١).

- إنشاء صناديق للعمل الخيري والنفع العام.
- إنشاء وإدارة صناديق الزكاة
- إنشاء أوقاف.
- إنشاء محافظ للقرض الحسن لمساعدة المحتاجين وتمويل نشاطات اقتصادية للفئات المحرومة.
- تمويل حملات توعية للتكافل الاجتماعي ورعاية الأيتام والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تمويل البرامج والمؤسسات التعليمية والاستشفائية ذات الطابع الاجتماعي
- توزيع المساعدات وإطعام الصائمين في رمضان

- تمويل برامج للحفاظ على البيئة
- إنشاء محافظ للتمويل المصغر

وقد برز في الآونة الأخيرة في مملكة البحرين توجه للمسؤولية الاجتماعية من خلال تقنين العمل الاجتماعي. ومن أمثلة ذلك إصدار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مؤخرا لـ ١٣ معيار تعالج المسؤولية الاجتماعية مثل التزامات الشركاء (العملاء) ورفاه العاملين، والصدقات، والبيئة...إلخ.

وقد توصلت دراسة أعدتها "دينار ستندار" Dinar Standard ودار الاستثمار Dar Al Istithmar سنة ٢٠٠٩ بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول اتجاهات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود مؤشرات جيدة على اهتمام المؤسسات المالية بالمسؤولية الاجتماعية. واستندت الدراسة على استبيان أرسل عبر الإنترنت إلى ١٥٤ من اكبر المؤسسات المالية الإسلامية للإجابة على مجموعة من الأسئلة وإرسالها عبر البريد الإلكتروني أوالفاكس أوالبريد العادي. وقد غطت أسئلة الاستطلاع المجالات التالية للمسؤولية الاجتماعية:

- الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.
- مسؤولية التعامل مع العملاء.
- المكاسب التي تحظرها الشريعة.
- الحياة الكريمة والرفاه.
- الزكاة.
- القرض الحسن.
- الحد من الآثار السلبية على البيئة.
- حصص الاستثمارات الموجهة للتنمية الاجتماعية.
- خدمة العملاء.

M.E.R.C ISSN 2536-9504

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأنشطة الخيرية
- إدارة الوقف
- الأنشطة الخيرية
- أنشطة متنوعة أخرى.

وأسفرت الدراسة عن بعض النتائج منها:

- حماية البيئة
- أكدت الدراسة أن 52 % من المؤسسات لديها اهتمام بقضايا البيئة غير أن 38 % فقط لديها برامج في هذا المجال.
- الزكاة:
- أكدت 31 % من المؤسسات أن لديها آليات لتوزيع زكوات العملاء. في حين أكد 55% عدم وجود سياسة لذلك.
- الحياة الكريمة والرفاه:
  - أكدت 66% من المؤسسات أن لديها أهدافًا اجتماعية في هذا المجال بينما أكدت 55 % من المؤسسات وجود آثار اجتماعية لأنشطتها التنموية.
- المشاركة في مكافحة التمييز العنصري.
  - تجربة بنك البركة جنوب إفريقيا وضع البنك سياسة لمكافحة آثار التميز العنصري الذي عاشته إفريقيا الجنوبية. لذلك التزم البنك بمساواة الجميع في التوظيف وكذلك المساواة بين الرجال والنساء وقد شكل البنك لجنة للسهر على تطبيق هذه السياسة.
- القرض الحسن.

- أكدت % 59 من المؤسسات بأن لديها برامج للقرض الحسن لأغراض اجتماعية،بينما أكدت % 34 عدم وجود سياسة على الإطلاق في ذلك.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات الاجتماعية

- أكدت 62 ٪ من المؤسسات أن لديها سياسة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات الاجتماعية.

- الأنشطة الخيرية:

- فيما يخص الأنشطة الخيرية، أشار 76 ٪ أن لديهم برامج لمثل هذه الأنشطة، بينما 17 ٪ ليس لديهم اهتمام بذلك.

- **مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يمكن استخدام الاقتصاد السلوكي فيها بالمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين:**

تتعدد علاقات المؤسسات المالية الإسلامية بعناصر وفئات المجتمع المختلفة، كالأفراد والجماعات والمنظمات العامة والخاصة والمنظمات الحكومية والدولية، هذا إلى جانب اختلاف طبيعة العلاقات، فهذه العلاقات ليست علاقات دائنة ومديونية فقط كالتي تحكم أنشطة وخدمات البنك التقليدي، وإنما هي علاقات تقوم على مبدأ المشاركة والمضاربة الإسلامية، وبالتالي تتسع دائرة التأثير المتبادل بين البنك الإسلامي والبيئة المحيطة به، وهكذا تساعد طبيعة عمل وعلاقات البنوك الإسلامية على تعدد الأنشطة والبرامج التي يمكن للبنك من خلالها الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية.

وبذلك يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين بتطبيق الوكز السلوكي بالعمل على:

أ- تقديم عدد من الصيغ التمويلية الفردية للمستثمرين والمجتمعات التي تعمل فيها، ومنها على سبيل المثال المشاركة والمضاربة والمرابحة والمتاجرة والاستثمار المباشر، مما يؤدى إلى:

- المساهمة في مواجهة المشكلات الملحة في المجتمع، كالإسكان والأمن الغذائي والنقل والمواصلات.
- توفير فرص التشغيل والعمالة وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع.
- وظيفة رأس المال والعمل على تحريك الثروة وتداولها وإعادة توزيعها.

ب –إحداث التزاوج بين عنصري رأس المال والعمل، وبالتالي تنقية المعاملات المالية والاستثمارية من الربا ومن كل ما هو محرم في المعاملات المالية والتجارية وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال بما يساهم في القضاء على البطالة.

جـ – المساهمة في تدعيم البيئة الاجتماعية للمجتمع الإسلامي والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق مجموعة من الأساليب والوسائل من أهمها:

- تجنب المعاملات المحرمة شرعًا وما ينتج عنها من آثارة ضارة.
- الاهتمام بتحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.
- منح القروض الحسنة والقروض الإنتاجية والاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفية.

د –إثراء الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي والعمل على نشر الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع خاصة في فقه المعاملات، وذلك من خلال إصدار ونشر الكتب والدوريات والنشرات الإسلامية وإقامة الندوات وعقد المؤتمرات التي تخدم هذا الغرض.

هـ– جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي المتورعين عن التعامل بالربا مع مجموعة من البنوك القائمة أو الذين يشكون في استغلال البنوك التقليدية لأموالهم مقابل سعر فائدة منخفض لا يعكس قيمتها مما يؤدى إلى حجبها واكتنازها بما لا يفيد المجتمع.

النتائج:

- إن تطبيق الاقتصاد السلوكي في المؤسسات المالية في مملكة البحرين يساعدها في تحسين أدائها الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستفادة من تطبيقات الاقتصاد السلوكي بغية ربطها بشكل أكبر بمقاصد الشريعة والحاجات الضرورية للمستهلكين والمستثمرين، وأن تبتعد من استغلال التحيز السلوكي والضعف المعرفي لدى المتمولين والزبائن من ناحية استغلال العاطفة الدينية لديهم، وتقديم منتجاتها المالية التقليدية، بمسميات العقود الفقهية. كما يجب أن تلتزم بالإفصاح عن البيانات التي تكون في وضع ظني لاستغلال المستهلك، وتوعيته بالخيارات المالية السليمة، إضافة إلى منع تسويق المنتجات المالية التي صممت لتضليل المستهلك واستغلال ضعفه المعرفي وأن تعامل المستثمر والمستهلك كشريك لها في أعمالها، وتساعده على اتخاذ القرارات الصائب. ورغم بروز وحدات الاقتصاد السلوكي في عدد من الدول العربية، لا يمكن اعتبار الشمول المالي أو المسائل النقدية التي بدأت المصارف المركزية في بعض الدول لا سيما في أميركا وأوروبا، مقاربتها بعدسة سلوكية، من المسائل التي هي على لائحة الأولوية في دولنا العربية. لذلك، نتطلع إلى مبادرات رائدة من المصارف المركزية والبنوك العربية واتحاد المصارف العربية في هذا المجال.
- إن استخدام الاقتصاد السلوكي في المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين لن يكون في الحقيقة على حساب قيامها بمسئوليتها الاقتصادية، بل في الحقيقة سيكون في صالحها، وهو الذي سيجعل للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين مكانة في نظر المجتمع، وفي نظر المسئولين في البلد، ومن ثم يجذب المزيد من الممولين والمستثمرين، وفي ذلك مزيد من العوائد على أصحابه، بالإضافة إلى تقديم المزيد من التسهيلات له من قبل المسئولين، والجهات الحكومية.

- حتى الآن لم يتم تطبيق الاقتصاد السلوكي من خلال وحدات الوكز الاقتصادي في المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين بالشكل الأمثل.
- هناك حافزًا للمؤسسات المالية خاصة الإسلامية للعمل على مراجعة ومواصلة تطوير منتجاتها وخدماتها وعقود معاملاتها ومناهج عملها، فالاقتصاد الإسلامي تعامل مع مبدأ الاقتصاد السلوكي والتنبيه (الوكز) السلوكي في أكثر من محور، كما هو واضح في فريضة الزكاة.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

التوصيات:

يجب استخدام الخبرات المتراكمة من تطبيق الاقتصاد السلوكي في ما يلي:-.

- إنشاء وحدات الوكز الاقتصادي على مستوى الحكومة وكذلك المؤسسات الخاصة مثل المؤسسات المالية الإسلامية.
- على المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين إعادة دراسة وسائل ورسائل مخاطبة المتعاملين المتأخرين في السداد، من أجل زيادة نسبة التحصيل وذلك بتطبيق الاقتصاد السلوكي.
- على المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين توظيف الاقتصاد السلوكي من أجل زيادة تطبيق المسؤولية الاجتماعية لها.
- يجب على القائمين على المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين من مساهمين ومديرين وموظفين أن يقومو بالمزيد من التثقيف والتنمية الاجتماعية بالدور الذي يمكن ان يلعبه الاقتصاد السلوكي لخدمة مصالحها وخدمة المجتمع.
- استخدام الاقتصاد السلوكي في تشجيع استراتيجية في الاستثمار المؤسسات المالية الإسلامية في المشاريع لأن مفهوم ودور الملكية الخاص أمر متأصل في اقتصاديات السوق، كما أن دراسة علاقتها بالشريعة الإسلامية بدأ من خلالها الاقتصاد الإسلامي يأخذ مكانته في الدول الغربية في العقدين الماضيين وظهور وانتشار أدواته كالصكوك والتكافل وغيرها في تلك الدول، وكذلك الفرص الكبيرة والمتعددة التي يتيحها الاقتصاد الإسلامي للاستثمار[٢٢] .
- تفادي اختلالات التمويل الإسلامي في المؤسسات المالية الإسلامية، وربط التمويل بمقاصد الشريعة والحاجات الضرورية للمستهلكين.وتصحيح هذه الاختلالات في التمويل الإسلامي، عبر إلزام المؤسسات المالية بالإفصاح عن البيانات التي تكون مظنة الاستغلال للمستهلك، وإجبار المؤسسات المالية على توعية المستهلك بالخيارات المالية السليمة، بالإضافة إلى منع تسويق المنتجات

المالية التي صممت لتضليل المستهلك واستغلال ضعفه المعرفي وذلك بتطبيق الاقتصاد السلوكي(٢٣).

- وجوب اهتمام المستثمرين بالجوانب الأخلاقية في التعاملات كاهتمامهم بتحقيق الأرباح المالية وذلك بتطبيق الاقتصاد السلوكي(٢٤).
- استخدام الأدوات المناسبة في توزيع الأصول وإدارة المخاطر، وتناسبها مع خصوصية الشريعة، كالأسهم المتوافقة مع الشريعة، وقاعدة السلامة الأولى للاستثمار لحفظ المال عبر متطلبات إدارة المحافظ للنظر في مزاياها الكبيرة. وذلك بتطبيق الاقتصاد السلوكي(٢٥).
- اعتبار قيام المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين بمسئوليتها الاجتماعية عنصرًا رئيسًا من عناصر تقييم كفائتها، والإشارة الصريحة إلى ذلك في التقارير السنوية التي تصدرها الجهات التي تقوم بمراجعة حساباتها.
- تعديل ما يلزم من لوائح وتشريعات وإجراءات وسياسات بما يصب في صالح تمكين بل والتزام المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين بمسئوليتها الاجتماعية بالقيام بذلك.
- أن تتم المساءلة الجادة في اجتماع الجمعية العمومية لمجلس إدارة المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين عما قامت به بمسئوليتها الاجتماعية(٢٦).
- الإسهام في حل مشكلة البطالة، من خلال التركيز على المشروعات كثيفة العمالة، حتى ولو كان فيها بعض التضحيات الاقتصادية. وكذلك من خلال إتاحة أكبر فرصة ممكنة للشباب لقيام مشروعات اقتصادية صغيرة، وإزالة كل العراقيل من أمامهم للاستفادة بالتمويل من قبل هذه البنوك، وإذا كانت البنوك التقليدية تتحيز للأغنياء على حساب الفقراء في مدهم بالتمويل الكافي، فالمطلوب من البنوك الإسلامية أن تتحيز للفقراء، وفي ذلك علاج لمشكلات البطالة والفقر وسوء التوزيع.

- الإسهام في علاج مشكلة التعليم، من خلال دعم الفئات الفقيرة من جهة وإقامة مؤسسات تعليمية جيدة رخيصة التكلفة من جهة أخرى.
- الإسهام في علاج مشكلة الغذاء؛ من خلال الاهتمام بالمشروعات الزراعية والاستثمار فيها، والعمل على توفير المواد الغذائية الأساسية بأثمان معقولة.
- الإسهام في علاج المشكلة الصحية ومشكلة العنوسة وأطفال الشوارع.
- يجب على المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين العمل على تكثيف الاستثمار في أهم أصولها ألا وهي قوتها العاملة، وقد يأخذ هذا الاستثمار أشكالًا متعددة، أحدها تصميم برامج تدريب مخصصة لجميع المستويات الإدارية والفنية. فالساحة المصرفية الآن بحاجة إلى كفاءات في كثير من المناصب القيادية وإدارة المخاطر والامتثال الرقابي والتدقيق الداخلي والشرعي والرقابة المالية ويمكن أن يتم ذلك من خلال الأساليب المختلفة للاقتصاد السلوكي وذلك كجذء من المسؤلية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.
- يوصي الباحث المؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين بتبسيط الإجراءات وتقليلها ما أمكن من أجل جذب المتعاملين.

ISSN 2536-9502 M.E.R.C

الهوامش

1) Nudge, Improving decisions about health, wealth and happiness. Richard Thaler and Cass Sunstein. Yale university press. New haven & London., Page 6.
2) iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009.pdf

٣) د. أحمد بن عبد الله الزهراتي، هل يحسن الاقتصاد السلوكي قراراتنا، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

٤) د. أحمد بن عبد الله الزهراني، هل يحسن الاقتصاد السلوكي قراراتنا، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني٢٠٢٠.

5) Nudge, page 71

٦) كلمة ألقاها الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة في المؤتمر السنوي السابع عشر لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي»، الاحد ٧ أبريل ٢٠١٩

7) https://www.cbb.gov.bh/ar/banking/
8) https://www.cbb.gov.bh/ar/banking/

٩) طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأردنية)، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٢، ص:٢١٦.

١٠) محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص: ١٧

١١) د. عمر مصطفى الشريف، الوكز السلوكي، المفهوم والحاجة فعالية الوكز السلوكي، مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي ديسمبر 2018،ص15.

١٢) انظر في المرابحة: بدائع الصنائع، الكاساني، ج٥، ص٢٢٥. الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٦، ص٣٢٧.

١٣) التأمين الإسلامي هو: عقد تأمين جماعي يلتزم بمقتضاه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال بقصد التعاون والتضامن مع بقية المشتركين لتعويض المتضررين منهم على أساس التبرع، تتولى إدارة العمليات التأمينية فيه شركة متخصصة بالتأمين بصفة وكيل بأجر معلوم" التأمين الإسلامي، د. أحمد ملحم، ود. أحمد الصباغ، ص٣٦.

١٤) د. أحمد بن عبد الله الزهراتي، هل يحسن الاقتصاد السلوكي قراراتنا، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

١٥) انظر: موقع الجمعية www.nudgelebanon.org
١٦) د. عمر مصطفى الشريف، الوكز السلوكي.. المفهوم والحاجة، فعالية الوكز السلوكي، مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، الكويت، ديسمبر ٢٠١٨.
١٧) د. أحمد بن عبد الله الزهراتي، هل يحسن الاقتصاد السلوكي قراراتنا، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠
١٨) د. أحمد بن عبد الله الزهراتي، هل يحسن الاقتصاد السلوكي قراراتنا، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠
19) www.alhayat.com/article/849622
20) www.isegs.com/forum/showthread.php?t=64
٢١) محمد الصديق حفيظ، " المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية "، الملتقى المغاربي الأول للمالية الإسلامية، تونس،١٤-١٥ جولية ٢٠١١.٠٧.١٥.
٢٢) دكتور شازادا جيهان، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المصرفية والمالية الإسلامية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الاثنين ٧ مارس ٢٠١٦.
٢٣) دكتور عبدالرحيم ساعاتي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المصرفية والمالية الإسلامية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الاثنين ٧ مارس ٢٠١٦.
٢٤) دكتور محمد شريف، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المصرفية والمالية الإسلامية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الاثنين ٧ مارس ٢٠١٦
٢٥) دكتور كبير حسن، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المصرفية والمالية الإسلامية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الاثنين ٧ مارس ٢٠١٦.
٢٦) د. شوقي دنيا، المسئولية الاجتماعية المنشودة للبنوك الإسلامية مجلة الاقتصادية،العدد ٤٥٦ – ربيع الأول ١٤٤٩هـ – نوفمبر ٢٠١٨م.